اسم المصدر: الجزيرة

التاريخ: 18-10-2008 رقم العدد: 13169 رقم الصفحة: 42 مسلسل: 302 رقم القصاصة: 1

التفاؤل يسود القطاعات عقب قرارات المجلس الاقتصادي... واقتصاديون لـ(الجزيرة):

السيولة ستعود للدوران بانسيابية وتدخل القيادة بدا مخاوف انعكاسات الأزمة

الرياض - عبدالله البراك
ونواف الفقير

أكد اقتصاديون أن تدخل قمة الهرم في الدولة بهدف تعزيز الثقة في قدرة القطاع المالي السعودي على مواجهة الأزمة الحالية التي ضربت اقتصاديات عالمية متطورة يمثل صمام الأمان للاقتصاد السعودي برمته وليس القطاع المالي فسقط على الرغم من القناعة الكبيرة بأن القطاع الآن بمنأى- وإلى حد كبير- عن التأثيرات السلبية للأزمة. وقالوا لـ(الجزيرة) إن المخاوف التي انتشرت حول تأثيرها على سلامة بعض البنوك المحلية قد زالت تماماً عقب القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي الأعلى. وأضافوا: يجب أن نطمئن بأنه لم يعد هناك تخوف مستقبلاً على مؤسساتنا المالية الوطنية والتي يجب أن تستغل هذه الوقفة من قائد مسيرة التنمية بأن تراجع سياساتها الاستثمارية الخارجية -إن وجدت- والمحلية وأن لا تندفع وبشكل غير مدروس للاستثمار في أسواق غير آمنة أو في منتجات مالية عالية المخاطر وأن تدرك أن الاستثمار داخل الاقتصاد السعودي هو الأكثر أماناً وعوائداً. ولتتذكر هذه البنوك أنها تتمتع بامتيازات محلية لا تتوافر لغيرها من البنوك في الدول الأخرى. وأبان الاقتصاديون أن قرارات المجلس الاقتصادي ستؤدي إلى ضمان دوران السيولة في السوق المالية وفي قطاعات الاقتصاد، والحؤول دون تعرضها للنقص، أو القصور في إنسيابية الحركة ما قد يبعث على إشاعة القلق في السوق. واوضحوا أن الاقتصاد السعودي يتمتع بأعلى معدلات الأمان والاستقرار والصلابة، بشهادة الهيئات العالمية المستقلة، والمستثمرين الذين يرون في المملكة المكان الأنسب لضخ استثماراتهم الخارجية.

وأشاروا إلى أن الاحتياطات النقدية العالية والفوائض المالية الضخمة تدعم تصنيف المملكة الائتماني، وتساعد في حماية اقتصادها من تقلبات الأزمات العالمية. وقبل كل هذا الإدارة الحكيمة من لدن القيادة الحكيمة حرصها على استقرار القطاعات الاقتصادية ودعمها التام لها.مؤكدين بأن المملكة جزء من العالم تؤثر وتتأثر به، فالأزمة العالمية ألقت بظلالها على العالم بأسره ولن نقول بأننا لم نتأثر بها ولكن نجزم بأننا، وحتى الآن، ما زلنا في طمأنينة من تبعات التدهور العالمي.بل إن القطاع المصرفي يمكن أن يكون الملاذ الآمن لودائع السعوديين بالخارج. وأشادوا بالتركيز على القطاع المصرفي الذي تمر في شرايينه جميع عمليات الاقتصاد، وهو القطاع الذي تعتمد عليه القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي سلامته سلامة القطاعات دون تحفظ.

وأبانوا أن سبب الأزمة العالمية نتج لتعثر بعض مكونات القطاع المصرفي العالمي عن الوفاء بالتزاماتها وتعرضها لخسائر أثرت في ملاءتها المالية، وفي حجم السيولة في السوق.

ما أدى إلى توقف المصارف عن إقراض بعضها البعض وعجز مصارف عالمية عن الحصول على القروض اللازمة لتسيير تعاملاتها اليومية ومواجهة طلبات المودعين ما قادها إلى إعلان الإفلاس، وبالتالي إفلاس بعض مكونات الاقتصاد الأخرى ومنها من ليس له علاقة مباشرة في عملياته التشغيلية بالقطاع المصرفي كقطاع الصناعة على سبيل المثال.

اسم المصدر: الجزيرة

التاريخ: 18-10-2008 رقم العدد: 13169 رقم الصفحة: 42 مسلسل: 302 رقم القصاصة: 2

المجلس الاقتصادي الأعلى

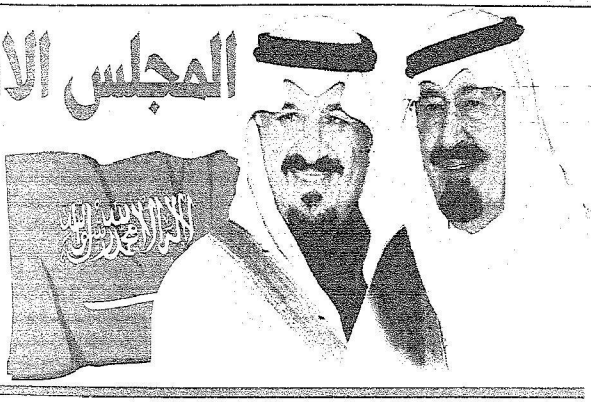

يرأس المجلس الاقتصادي الأعلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ويكون صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام نائباً للرئيس.

ويضم المجلس في عضويته رئيس اللجنة العامة لمجلس الوزراء، واثنين من وزراء الدولة أعضاء مجلس الوزراء، ووزراء العمل، والتجارة والصناعة، والبترول والثروة المعدنية، والمالية، والاقتصاد والتخطيط، ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي والمياه والكهرباء.

تشكيلة المجلس

د. عبدالعزيز الخويطر | د. غازي القصيبي | د. مطلب النفيسة | د. عبدالله زيلع | د. علي النعيمي | د. إبراهيم العساف | خالد القصيبي | م. عبدالله الحصين | حمد السياري

من اختصاصات المجلس

1- بلورة السياسة الاقتصادية وصياغة البدائل الملائمة.

2- التنسيق بين الجهات الحكومية التي تتصل أعمالها مباشرة بالاقتصاد الوطني لتحقيق الترابط والتكامل بين أعمالها واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك.

3- متابعة تنفيذ السياسة الاقتصادية وما تقضي به قرارات مجلس الوزراء في الشؤون والقضايا الاقتصادية، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لذلك ورفع تقرير دوري بذلك إلى مجلس الوزراء.

4- إعداد تقرير دوري عن الاقتصاد الوطني بناء على ما تعده الجهات المختصة.

5- ممارسة الاختصاصات التي تسند إليه نظاماً.

من قرارات المجلس منذ 1426

- موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى بتاريخ 30-9-1426هـ على خطة التنمية الثامنة التي تغطي الفترة من (1425-1426هـ - 1429-1430هـ) وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (251) وتاريخ 19-10-1426هـ بهذا الشأن.

قرارات المجلس 1427

- موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى بتاريخ 14-2-1427 هـ على البرنامج التنفيذي لتخصيص المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.

- موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى بتاريخ 14-2-1427 هـ على القواعد المنظمة لمساهمة القطاع الخاص في قطاع المياه والصرف الصحي.

- موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى بتاريخ 14-2-1427 هـ على تنظيم صندوق التعليم الفني. وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (245) وتاريخ 29-10-1427هـ بهذا الشأن.

- موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى بتاريخ 11-8-1427هـ على إعادة هيكلة قطاع المياه الجوفية وقطاع توزيع مياه الشرب وتجميع الصرف الصحي ومعالجته التابعة لوزارة المياه والكهرباء.

قرارات 1428

- موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى بتاريخ 5-3-1428 هـ على قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي.

قرارات 1429

- موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى بتاريخ 28-6-1429هـ على البرنامج التنفيذي لتخصيص محطات معالجة مياه الصرف الصحي.

- موافقة المجلس الاقتصادي الأعلى بتاريخ 29-6-1429هـ على البرنامج التنفيذي لتخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.